تحرك عاجل

اعتقال مدافع عن حقوق الإنسان إدارياً

قبضت السلطات الإسرائيلية، في 1 مايو/أيار، على المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان حسن غسان غالب الصفدي. وكان من المفترض أن يفرج عنه بكفالة في 10 يونيو/حزيران، ولكنه وضع، عوضاً عن ذلك، رهن الاعتقال الإداري لستة أشهر، رغم دفع والديه قيمة الكفالة في المحكمة. وجرى تأكيد أمر الاعتقال في 28 يونيو/حزيران.

و**حسن غسان عالب الصفدي**، البالغ من العمر 24 سنة، فلسطيني مقيم في القدس الشرقية المحتلة، وهو المنسق الإعلامي لمنظمة "الضمير" لحقوق السجناء. وقبضت عليه السلطات الإسرائيلية عند معبر "الكرامة" بين الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، في 1 مايو/أيار. وتم نقله إلى مركز اعتقال المسكوبية التابع للشرطة في القدس، وجرى استجوابه طيلة 40 يوماً، هناك وفي سجن كتزيوت في النقب، جنوب إسرائيل. وأبلغ الصفدي محاميه بأنه أخضع للحرمان من النوم وجرى تقييده في أوضاع مؤلمة أثناء التحقيق، ما شكل معاملة تنتهك الحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بمقتضى القانون الدولي. كما حيل دون اتصاله بمحاميه لمدة 10 أيام، من 12 حتى 22 مايو/أيار.

ووجهت "محكمة صلح القدس" إلى الصفدي تهمة زيارة دولة "عدوة" أثناء جلسة عقدت في 10 يونيو/حزيران، وأمرت بإخلاء سبيل الصفدي بكفالة بقيمة **2,500** شيكل (650 دولار أمريكي). وكان من المفترض أن يخلى سبيله في اليوم نفسه عقب دفع والديه قيمة الكفالة للمحكمة. بيد أن والديه أبلغا، أثناء انتظارهما له، بأنه قد وضع رهن الاعتقال الإداري لستة أشهر بناء على أمر اعتقال وقعه وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان. وجرى تأكيد أمر الاعتقال في جلسة عقدتها "محكمة صلح القدس" في 28 يونيو/حزيران. والصفدي محتجز الآن في سجن كتزيوت.

وقد دأبت السلطات الإسرائيلية على استخدام الاعتقال الإداري كبديل لتقديم الفلسطينيين إلى المحاكمة، وهذه الحالة تبدو مثالاً ساطعاً على ذلك. وتعمد إسرائيل إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة روتينية، وتستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الاعتقال والتوقيف التعسفيين، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز، وفرض القيود التعسفية على تنقلهم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العبرية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى احترام قرار المحكمة والإفراج عن حسن غسان غالب الصفدي بالكفالة، إلى حين تقديمه لمحاكمة عادلة تلبي مقتضيات المعايير الدولية؛
- ودعوة السلطات إلى وضع حد لهجماتها المزمنة على المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان، ووقف مضايقة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 15 أغسطس/آب 2016 إلى الجهات التالية

AMNESTY INTERNATIONAL

Minister of Defence
Avigdor Liberman
Ministry of Defence
37 Kaplan Street
Hakirya
Tel Aviv 61909, Israel
Fax: +972 73 323 3300
Email: minister@mod.gov.il
Salutation: Dear Minister

Minister of Justice
Ayelet Shaked
Ministry of Justice
29 Salah al-Din Street
Jerusalem, 91010, Israel
Fax: +972 2 640 8402
Email: sar@justice.gov.il
Salutation: Dear Minister

And copies to:
Attorney General
Avichai Mendelbilt
Ministry of Justice
29 Salah al-Din Street
Jerusalem 91010, Israel
Fax: +972 2 530 3367
Email: ishkat-yoetz@justice.gov.il

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

اعتقال مدافع عن حقوق الإنسان إدارياً

معلومات إضافية

بدأ حسن الصفدي عمله كمنسق إعلامي لمنظمة حقوق السجناء غير الحكومية "الضمير" في 2013. وقبل ذلك كان يعمل صحفياً. وأبلغت والدة حسن الصفدي "الضمير" أنه كان من المفترض أن يفرج عنه في الليلة السابقة، في 10 يونيو/حزيران، وقالت: "لم أستطع النوم من الفرح والانفعال، ولم أستطع الانتظار حتى أرى ابني يجلس بيننا في البيت مرة أخرى. وفي الصباح التالي، يوم كان يفترض أن يفرج عنه، ذهبت مع والد حسن إلى المحكمة حاملين المبلغ المطلوب للإفراج عنه. ثم رحنا ننتظر. انتظرنا على باب المحاكم لساعات طويلة، وبعد ذلك، وصلنا الخبر بأن حسن قد وضع رهن الاعتقال الإداري. لم أعرف كيف أتلقى الخبر الصاعق. رحت أبكي بصوت عال للمرة الأولى منذ القبض على حسن".

وبدأت إسرائيل فرض الاعتقال الإداري ظاهرياً كتدبير استثنائي لاعتقال الأشخاص الذين يشكلون خطراً شديداً وداهماً على الأمن، بيد أنها راحت تستخدمه كبديل لنظام القضاء الجنائي– الذي يقتضي القبض على الأشخاص الذين يشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم جنائية وتوجيه الاتهام إليهم ومقاضاتهم– أو لاعتقال الأشخاص الذين لا ينبغي القبض عليهم في المقام الأول. ويمكن تجديد أوامر الاعتقال الإداري إلى مالانهاية، بينما تبقى الأدلة سرية، ما يعني أن المعتقلين لا يستطيعون الطعن في اعتقالهم ولا يعرفون متى سيتم الإفراج عنهم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المحتجزين رهن الاعتقال الإداري لدى إسرائيل هم سجناء رأي محتجزين لسبب وحيد هو ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، تصاعد العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة هائلة. وكما هي العادة خلال الفترات التي يتصاعد فيها التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملة اعتقالات جماعية وبإصدار المزيد والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، بما في ذلك استئناف استخدامه ضد الأطفال. وطبقاً لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيليم"، بلغ عدد الفلسطينيين المحتجزين بموجب أوامر اعتقال إداري صادرة عن السلطات الإسرائيلية 692 معتقلاً في نهاية أبريل/نيسان 2016. ويمكن مقارنة هذا مع 400 معتقل في نهاية أبريل/نيسان 2015.

وتقع جميع السجون الإسرائيلية التي يحتجز فيها المعتقلون الإداريون الفلسطينيون إلا واحداً داخل إسرائيل. ويشكل اعتقال الفلسطينيين من أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل انتهاكاً للقانون الدولي. حيث تنص "اتفاقية جنيف الرابعة" على أنه يتعين احتجاز المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة في الأراضي المحتلة نفسها، وليس في أراضي سلطة الاحتلال.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية تصاعداً في أعمال الترهيب من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما اتخذت إسرائيل خطوات لتكبيل حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها، حيث لجأ الموظفون الرسميون إلى الترهيب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. كما ترافقت مبادرات تشريعية موجهة على نحو باد للعيان نحو تقييد حرية التعبير مع مزاج جماهيري يزداد عداء باطراد تجاه من ينتقدون الحكومة الإسرائيلية.

الاسم: حسن غسان غالب الصفدي
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 16/154، رقم الوثيقة (MDE 15/4376/2016) الصادر بتاريخ 4 يوليو/تموز 2016.

AMNESTY INTERNATIONAL